والآن ... الى الثورة الفكرية !

بقلم الدكتور محمد النويهي

« اني لاشعر ان النكسة لا بد ان تضيف الى تجربتنا عمقا جديدا ، ولا بد ان تدفعنا الى نظرة فاحصة وامينة على عملنا ، على كثير من جوانب عملنا » .

ـ الرئيس عبد الناصر في رسالته الى مجلس الامة ، ١٠ يونيو ١٩٦٧

حقيقة لم يعد سبيل الى تجاهلها : ان هزيمة الايام الستة لم يكن سببها مجرد ضعفنا العسكري ، او ايـة اخطاء ستراتيجية وتكتيكية ارتكبها قواد جيوشنا ، فان هذا الضعف وهذه الاخطاء نفسها لم تكن سوى الحاصل النهائي لضعف عام عميق شمل كل نواحي كياننا العربي، المادي والروحي ، السياسي والاجتماعي ، الاقتصادي والفكري والديني والاخلاقي . ومغزى هذا ان ما نحتاجه لتلافي آثار هذه الهزيمة ، والمضي منها الى الانتصار ، ليس مجرد البناء العسكري ، على اهمية هذا ولزومه ، بل هو البناء الحضاري الشامل لكافة اركان حياتنا المعاصرة . وهذا لن يتحقق بمجرد بذل المحاولات واصدار التشريعات التي تهدف الى اصلاحات جزئية في كل من المجالات المذكورة على حدة ، بل يحتاج الى المواجهة المباشرة للحقيقة الجذرية التي لا مناص من مواجهتها مهما تكن قاسية : وهي ان « الانسان العربي » نفسه ليست حالته الراهنة بالحالة التي تمكنه من الفوز في معترك البقاء الحديث .

لقد كان الخطأ الكبير في تلك الحرب اننا حشدنا المعدات الحربية الحديثة ، من آخر طراز ، وحشدناها بكميات ضخمة ، ثم غرتنا ضخامة كمياتها وحداثة طرازها ، فظننا انها ستحقق النصر او ترهب العدو بنفسها ، ولم نلتفت الى اعداد الافراد الذين سيتولون تحريكها واستعمالها . وهذا الاعداد له ناحيتان ضروريتان لا تغني احداهما عن الاخرى : الاعداد العلمي التكنولوجي ، والاعداد الروحي النفسي . ومن هذا التقصير في الاعداد نجم كل ما نجم من انهزام فاق كل ما كان متصورا . حتى قال احد كبار كتابنا السياسيين « ان ما قام به العرب لهزيمة انفسهم كان اسهامه في النصر الاسرائيلي اكبر من اي جهد قامت به اسرائيل » (الاستاذ محمد حسنين هيكل ، الاهرام ، ٢٥ ـ ٤ ـ ١٩٦٩) .

على من تقع مسؤولية تلك الهزيمة ؟ لا احاول ان ابرىء قيادتنا من نصيبها من المسؤولية ، وهي نفسها لم تحاول ذلك . فحين قرر رئيس جمهوريتنا في التاسع من يونيو ١٩٦٧ ان يتنحى عن كل مناصبه ،اعلن انه يتحمل وحده على كتفيه مسؤولية كل الاخطاء التي ارتكبت ، ولم يحاول التخلص منها بالقائها على هذا او ذاك من قواد جيشنا المصري ، دعك من ان يوقعها على اي جيش عربي آخر . فلما اعلنت الجماهير الغفيرة ـ لا في مصر وحدها ، بل في مختلف اركان العروبة ـ انها مصرة على الاحتفاظ به زعيما لها ، فقد عبرت بهذا عن يقينها بانه برغم كل ما حدث لا يزال اصلح من يقودها من عقابيل النكسة الى مرحلة النقاهة ثم خاتمة النصر .

اذا كانت قيادتنا قد ادت واجبها في الاعتراف وتحمل المسؤولية ، فان علينا ان نعترف بحقيقة ابعد مدى واعمق توغلا : وهي ان وزر تلك الهزيمة يعود علينا كلنا ، نحن العرب ، لا حكاما فحسب بل محكومين ايضا ، لا في قطر واحد بعينه من اقطار العروبة بل في كلها جميعا . المسؤولية الكاملة اذن هي مسؤولية العرب كلهم اجمعين ، ولا سبيل لهم الى التخلص منها بالقائها على فرد بعينه او قطر بعينه . وما داموا يحاولون او يحاول بعضهم هذا التخلص ، وما داموا يتلمسون كبش الفداء الذي ينجيهم من خطيئتهم الجماعية ، فان هذا دليل على انهم لم يعوا بعد تمام الوعي درس تلك الهزيمة الفاجعة ، او ان وجدانهم الوطني لم يرتفع بعد الى مستوى الكارثة الصادعة . وما داموا كذلك فانى لهم ان يتلافوا عقابيل الهزيمة ، دعك من ان يمضوا منها الى الانتصار الاكيد ؟

لكن ما كنه هذه المسؤولية ؟ هو اننا لم نفهم فهما كاملا حقيقة الصراع القائم بيننا وبين اسرائيل ، اما لاننا لم يكن لدينا العمق الفكري الكافي لادراك تلك الحقيقة ، او لاننا لم نكن لدينا الشجاعة الادبية الكافية لمواجهتها والاعتراف بكل نتائجها اعترافا تام الامانة .

ما حقيقة هذا الصراع اذن ؟ حقيقته انه ليس مجرد صراع سياسي، ليس مجرد التنافس العادي بين دولتين حول مسألة محددة ، هذا التنافس الذي من المستطاع ان تتم فيه المصالحة او التراضي على حل

وسط ، ومن المستطاع اكثر من ذلك ان تفوز فيه احدى الدولتين بهدفها دون ان يسبب هذا للاخرى ضررا باقيا او بعرض مجرد كيانها للزوال . هذا هو ما يحاول الآن ان يقنعنا به بعض الناس ، عن حسن قصد او عن سوء نية ، فيؤكدون لنا ان من الممكن ان نقبل استمرار اسرائيل بدعوى انه سيأتي وقت « تتأقلم » فيه وتصير مجرد دولة « ليفانتية » اي احدى دول حوض البحر الابيض المتوسط ، او احدى دول الشرق الاوسط ، تغلبها الصبغة الثقافية والاجتماعية السائدة في هذا الركن من اركان الارض فلا تشكل مصدر خطر على باقيها ، بل يرجح عامل التفوق العددي الضخم لباقي الدول العربية عليها فتصير جزءا ضئيلا لا يؤبه به .

اما حقيقة الصراع فهو انه صراع حضاري شامل ، بين طرازين مختلفين بل متناقضين من المجتمع البشري يقوم كل منهما على عدد من الاوضاع المادية ، والعلاقات الاجتماعية ، والمفاهيم الفكرية ، والقيم المعنوية ، يستحيل ان يوجد بينها تعايش دائم في قلب رقعة واحدة من الارض ، وان وجد بينها تهادن مؤقت . بل لا بد ان يغلب احدهما ، وتكون غلبته ايذانا بانقراض الطراز الآخر انقراضا تاما . ولن تكون الغلبة في هذا الصراع الا لاصلحهما للبقاء بمقتضى النواميس الطبيعية الموضوعية والقوانين التاريخية المحايدة .

***

لكي نزداد بهذا بصيرة نسأل : ما الحجة الكبرى التي تتذرع بها اسرائيل للبقاء ، والتي تكتسب بها القوة الراجحة للرأي العالمي الى الآن ؟

ليست هذه الحجة ـ كما لا يزال اكثر كتابنا يصورون ـ ان اجداد اليهود كانوا يسكنون هذه الارض من آلاف السنين ، وان لهم اذن الحق القانوني في العودة الى وطنهم الاصلي بعدما الحق بهم من التشتت في اركان الارض . فتلك حجة لم يعد مفكر جاد يحفل بها ، ولم تعد تثير سوى السخرية ، واسرائيل نفسها لم تعد تكثر من استعمالها ، لما فيها ـ بصرف النظر عن مغالطاتها واخطائها التاريخية ـ من الخطل الواضح ، فانها لو طبقت في مختلف اقطار الدنيا لادت الى انقلاب سكاني عظيم في الكثير منها ، والى طرد سكان قد رسخوا في البلد منذ قرون ليحل محلهم اناس قد انقطعت صلتهم الفعلية به من زمان بعيد .

اما حجتها التي تلح في تكرارها ، فهي انها القبس الوحيد من نور القرن العشرين في خضم يحيط بها من ظلمات قرون التخلف والانحطاط . انها الدولة الوحيدة في الشرق الاوسط التي تمثل قوى التطور والتقدم والعصرية ، بينما حولها تسود الجهالة والرجعية والتأخر وتخنق بقبضتها انفاس الآدميين .

وطالما استعمل دعاتها وانصارها هذا السلاح بمهارة ، ونجحوا به في تغطية الاساس الذي قامت عليه من الاعتداء والغدر والذي لا تزال تقوم عليه من اغتصاب الحقوق الطبيعية لسكان البلاد المطرودين . حتى وجدنا هذه الظاهرة العجيبة : انه ما من قضية في العالم لها وجاهة القضية الفلسطينية وعدالتها الساطعة ، ومع ذلك يقضي الرأي العالمي نظره عنها ويجد الضمير العالمي امرا سهلا عليه ان يتناسى ما تسببه من استمرار الظلم والمآسي الفظيعة . واذا كانت اعداد من المثقفين الغربيين قد بدأوا الآن ينتبهون الى حقيقة ما ارتكبته اسرائيل من الغدر والاغتصاب والى بطلان ادعائها عن رغبتها في السلام والتعايش مع جاراتها ، فان هذا لم يصل بعد الى اقناع الرأي العالمي وتحريك الضمير العالمي ، لان حجة اسرائيل لا تزال قائمة ولا يزال دعاتها يستغلونها بحذق .

فهم لا يفتأون يضربون على ذلك الوتر الحساس ، ويلفتون الانظار الى ارتقاء اسرائيل العلمي والفكري والاجتماعي ، ومسايرتها تطورات الفكر الحديث وتشبعها بروحه وتطبيقها الكامل له في تعمير صحرائها وتنمية مرافقها وفي انتاج ثقافتها وتطوير فنونها غير معوقة بمخلفات القرون المظلمة ، هذا مع انها لا تخلو هي نفسها من قطاع لا يستهان به من الساخطين على هذا التجديد العصري ، الراغبين في الارتداد الى المعطيات الدينية والاخلاقية والاجتماعية العتيقة .

ثم يقارن اولئك الدعاة بين اسرائيل وبين جاراتها العربيات في هذه الميادين جميعا ، فيتهكمون ما شاء لهم التهكم على تأخر هذه وخضوعها لتراث الاقطاع وخمودها تحت وطأة الرجعية ورفضها مسايرة المدنية المعاصرة ـ اللهم الا في الغناء التافه والبهرج السطحي . ويتصايحون : امن العدل ان نسمح لهذه الدول الجاهلة المتخلفة بأن تقضي على هذا القبس الوحيد المنير في دنيا الشرق الاوسط ؟ هل نقضي بالزوال على دولة هذه حالها وهذه وجهتها لننصر دولا لا يزال الحكام في اغلبها يهدرون كرامة الآدميين ، ويصرون على اتخاذ العبيد والاحتفاظ بالجواري والمحظيات في صميم القرن العشرين برغم تكذيبهم الرسمي الذي يعلنونه في المجامع الدولية حين يواجهون بهذا الاتهام ، ويرتكبون في قصورهم من وراء استارهم فظائع الفجور والتحلل والشذوذ ، ويطلقون العنان لتهتكهم في عواصم اوروبا وامريكا ، تهتكا سافرا تشهد عليه الصور الفوتوغرافية التي التقطت لهم في مباذلهم ، والحوادث المسجلة التي لا سبيل الى انكارها ، تهتكا ينفقون فيه باسراف جنوني ما ابتزوه من ثروات شعوبهم الكادحة المحرومة وما احتكروه من موارد الثروة الطبيعية الغنية في اراضيهم لا يخشون مخلوقا ولا خالقا ، وان ارتدوا اقنعة النفاق وتستروا بمسوح الدين واطالوا اللحى وحملوا المسابح ؟

... الى آخر ما قالوا ويقولون في كل اسبوع في كتبهم وصحفهم ومجلاتهم الحافلة بالصور التوضيحية ، وفي اذاعاتهم اللاسلكية والتلفزيونية ، مستغلين في هذا كله سيطرتهم على وسائل الاعلام في امريكا وغيرها من دول الغرب . ويكفيهم في هذا المجال ان يركزوا على مثل واحد : وهو ما للمرأة الاسرائيلية من حقوق سياسية واجتماعية تضعها على قدم المساواة مع الرجل وتعطيها كرامتها الانسانية التامة وتمكنها من مشاركة الرجل في بناء المجتمع وحماية الوطن . بينما اغلب هذه الحقوق في اغلب الدول العربية لا تزال مهدورة ، بل في كثير منها ما تزال المرأة ينظر اليها كمجرد اداة خلقت لمتعة الرجل البهيمية . ولا باس من ان يحلوا هذا الحديث بصور او لقطات لبعض الاسرائيليات في مجال التعمير الزراعي الراقي الذي يقوم على الآلات الحديثة ، او مجال الانتاج الحربي المتقدم الذي يحتاج الى اتقان تكنولوجي كبير ، ثم يتبعونها بصور ولقطات لنساء عربيات في كدحهن البدائي القاسي ، او من وراء حجابهن الصفيق ...

هذه حجتهم الكبرى . وحين ووجه هيوبرت همفري نائب رئيس امريكا السابق بالحقيقة التي اتضحت من ان اسرائيل كانت هي البادئة بالهجوم في حرب يونيو سنة ١٩٦٧ ، وجد مخلصا سهلا في ان قال : ان اسرائيل هي « شعلة النور » في الشرق الاوسط . وبهذه الحجة لا يزالون يستدرون العطف والتأييد من اكثر المفكرين الغربيين .

فكيف نستطيع ان نناقشها ؟ ان الوقت الذي تتكامل لدينا فيه الشجاعة الكافية لمواجهتها والتسليم بمدى ما فيها من صحة ، هو الوقت الذي ننتبه فيه الى حقيقة الصراع القائم بيننا وبينهم . فالحقيقة الدامية هي ان كلامهم ذاك لا يزال ينطبق على جزء عظيم من الوطن العربي . بل باقي هذا الوطن لا يزال امامه شوط بعيد حتى يتم تبرئة نفسه من هذه التهم . فحتى في الاقطار التي تحررت من حكامها الاقطاعيين الفاسقين ، واممت مصادر الثروة فيها ، ومضت في التصنيع ، وسارت خطوات في التطبيق العملي للنظام الاشتراكي ، حتى في هذه الاقطار لا يزال اغلب افراد المجتمع بعيدين عن القبول الحقيقي المقتنع للاساس الصحيح للحضارة الحديثة . وهو الاساس الفكري الراسخ ، المبني على التفكير العلمي السليم ، والنظرة الموضوعية النزيهة الى حقائق الكون ومشكلات الحياة وشؤون المجتمع ، غير مشوهة بالخرافات والاوهام .

وما دمنا على هذه الحال فان حجة اسرائيل قائمة وخطرها باق .

ولا تغرنا في هذا المجال كثرتنا العددية ، فان الكثرة العددية لا مفعول لها في العصر الحديث امام ذلك التفوق الساحق المادي والعلمي والاجتماعي ، ومن الممكن جدا ان تبتلع دولة اسرائيل بسكانها الذين لا يزيدون على ثلاثة ملايين كل الدول العربية بسكانها الذين يناهزون مائة مليون .

***

اذا انتبهنا الى حقيقة الصراع بيننا وبين اسرائيل ، فان هناك حقيقتين اخريين متصلتين بالنتيجة الحتمية لذلك الصراع لا بد ان نتشجع على مواجهتهما . اولاهما ان صراع البقاء لا يحابي ولا يجامل . فالتاريخ المحايد في جريانه وفق قوانينه الموضوعية لا يصانع امة ولا جنسا ، ولا يقيم وزنا لماض مجيد في قراره اي الامم اصلح للبقاء في الظروف الجديدة . وانما ينظر في حاضرها وما هي عليه . لن نستصدر اذن من التاريخ قرارا في مصلحتنا لمجرد اننا عرب او لمجرد ان لنا ماضيا مجيدا ، فلقد بادت من قبل امم لم تكن اقل عزة قومية منا ولا اقل حفولا بالامجاد السالفة ، حين قصر حاضرها عن ماضيها ، واكتفت باجترار ذكرى مجدها الغابر ، ولم تنتبه الى ان تغير الظروف والاحوال يحتم عليها التطوير ، بما يفرضه من مقتضيات جديدة للمجد القومي تختلف عن مقتضيات العهود القديمة .

والحقيقة الثانية هي ان مجرد كوننا على حق لن ينفعنا . فالتاريخ ـ كما يقول مثل غربي مشهور ـ « سجل للحقوق التي ضاعت » ، لان اصحابها لم يتلمسوا الوسائل العملية الكفيلة باحقاقها . وحين التقى سكان امريكا الاصليون من الهنود الحمر بالفاتحين من البيض الاوروبيين لم ينفعهم ان الحق حقهم وان الديار ديارهم ، ولا شفع لهم ان هؤلاء الفاتحين كانوا ظاهري الظلم والتعدي والاغتصاب . وليست مواجهتنا مع اسرائيل في صميمها الا نظير تلك المواجهة بين طرازين متناقضين من الاجتماع البشري لا يمكن ان يتعايشا في رقعة واحدة من الارض .

لا سبيل لنا اذن الى الانتصار ، بل لا سبيل لنا الى الاحتفاظ بمجرد البقاء ، الا اذا اقبلنا على ذلك البناء الحضاري الشامل الذي اشرنا اليه ، والذي نريد ان نفصل القول فيه في مقالنا هذا ، بناء يزيل كل مخلفات القرون المظلمة ، ويتطرق الى كافة اركان حياتنا ، وزوايا تفكيرنا ، ومجموع مفاهيمنا وقيمنا ، ومتعدد علاقاتنا الاجتماعية ، فيمحصها بعملية مطهرة من النقد الذاتي الفاحص الامين ، مهما تكن عملية التطهير هذه قاسية شديدة الايلام .

هذه هي السبيل الواحدة التي لا محيد لنا من سلوكها ، وحذار من ان نظن اننا نستطيع نجنبها ومع ذلك نحتفظ بالبقاء لمجرد اننا عرب او اننا مسلمون . فان الاسلام لا يقر لاي امة من الامم عربا او غير عرب باثرة عند الله لمجرد جنسهم . وانما يأخذ الاسلام الامم كما يأخذ الافراد بمقدار صلاحها وطاعتها لسنة الله التي لن تجد لها تبديلا ولن تجد لها تحويلا . وحذار من ان نمضي في خداع انفسنا بالاستشهاد بآيات من كتابنا المجيد نحرفها عن مواضعها ولا نتم اقتباسها . فحين وعدنا سبحانه وتعالى بالنصر لم يكن هذا وعدا مطلقا بل كان وعدا مشروطا ، فالله لن ينصر الا من ينصره ، ولن يكتب الفوز الا لمن يعدون لعدو الله وعدوهم ما استطاعوا من قوة ، وحين قال جل وعلا اننا خير امة اخرجت للناس فقد شرط هذا بشروط نهمل ذكرها في معظم الاحيان التي نقتبس فيها اول الآية الكريمة فلا نتمها . وحين ننعم النظر في هذه الشروط نجد اننا الآن لم نعد خير امة اخرجت للناس . والحقيقة المرة هي اننا لسنا الآن من العباد الصالحين الذين وعدهم الله بان يورثهم الارض . والحقيقة المرة هي ان اسلام معظمنا ليس سوى اسلام اسمي . وكوننا مسلمين اسما لن يغنينا فتيلا ما دمنا نسمح للرجعية بتحريف رسالة ديننا وابطال روحه ، وما دمنا نسمح لها باتخاذه عقبة في سبيل التقدم ، وتكئة لمطامعها ، وحجة لاثرتها وابتزازها ومظالمها ، وستارا لما ترتكب من شنائع الاثم والفسوق . ولقد انذر الله الناس جميعا ـ عربا وغير عرب ـ بانه لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم ، وانذرهم اكثر من مرة بانهم ان لم يغيروا احوالهم فانه قدير على ان يذهبهم ويستخلف غيرهم ، ويأتي بخلق جديد ، وما ذلك على الله بعزيز .

***

فلنواجهها حقيقة مؤلمة لاذعة الايلام : اننا لم ننتصر في حرب ١٩٦٧، كما لم ننتصرقبلها في حرب ١٩٤٨ ، لاننا في كلتا المرتين لم نكن الجانب الذي هو جدير بالانتصار ، واننا ما دمنا على ما نحن عليه فلن ننتصر في اي حرب تالية ، بل ان مجرد بقائنا معرض لخطر الانهيار . وان سبيلنا الى المحافظة على البقاء والانتهاء الى النصر ، سبيلنا الواحدة التي لا سبيل غيرها ، هي احداث التغيير الجذري الشامل في كل مقومات وجودنا ، المادية والفكرية ، الاقتصادية والاجتماعية ، الروحية والاخلاقية .

هنا قد يسأل سائل : لكن ماذا فعلت حكومة الثورة في مصر في الاعوام الخمسة عشر الكاملة التي توطد فيها حكمها قبل هزيمة ١٩٦٧، او لم يعلن ميثاقها الذي صدر قبل تلك الهزيمة بسنوات خمس انها مقبلة على التغيير الجذري الشامل لكل مقومات حياتنا ؟ اوليست « الجذرية » و « الشمول » هما الصفتين اللتين يوصف بهما التغيير المنشود في اماكن كثيرة في الميثاق ؟ او لم تعلن في ميثاقها هذا انها اتخذت الطريق الثوري ونبذت طريق الاصلاح المتدرج البطيء ؟ او لم تؤكد انها تريد ان تطهر المجتمع مما يسميه الميثاق « الرواسب المتعفنة للنظام القديم » ؟ اولم تعلن انها لا تهدف الى مجرد بناء المصانع ، بل هدفها الكامل هو ان تعيد صنع الانسان العربي نفسه ؟

وهذا يعيدنا مرة اخرى الى مسؤولية القيادة . فلنكرر انه ليس من غرضنا ان نبرئها من كل خطأ ، وهي نفسها لم تحاول هذا قط . لكن اذا كان غرضنا هو النقد البناء لا مجرد الهدم ، واستكشاف الاخطاء لعلاجها لا لمجرد التشفي والشماتة والتشهير ، فان علينا ان نبذل جهدنا لنستكشف الخطأ الاساسي الذي وقعت فيه حكومة الثورة حتى نتلافاه . لقد كتبت عقب الهزيمة كتب متعددة ومقالات كثيرة في تشريح الاخطاء . كان على رأسها في مصر مقالات « بصراحة » التي كشف فيها كاتبنا الثوري الاستاذ محمد حسنين هيكل عن كثير من الحقائق التي كانت مخفية ، واشار اكثر من مرة الى التعارض الذي كثيرا ما نشب بين ما يسميه « مصر الثورة » وما يسميه « مصر الدولة » ، واعطى امثلة متعددة على الضرر الذي اوقعته الثانية بالاولى . لكننا نريد ان نركز هنا على ما نعتقد انه كان الخطأ الاساسي .

وحتى نستكشف هذا « الخطأ الاساسي » لا بد من ان نستعرض استعراضا سريعا المنجزات الكبيرة التي انجزتها حكومة الثورة ، لا تلبية لداعي الانصاف وحده ، بل لان استكشاف الخطأ لن يكون الا بالتأمل في سجل هذه المنجزات لنتبين اين كانت الثغرة . كلنا يعلم كيف بدأت الثورة بالغاء الدعائم السياسية التي كان يقوم عليها النظام السابق الفاسد ، حين طردت الملكية الفاسقة ، واقصت الباشوات المفسدين ، وحولت نظام الحكم الى النظام الجمهوري ، وحين الغت الاحزاب البورجوازية والارستقراطية والصور البرلمانية الشكلية التي كانت تتظاهر بالديمقراطية وتخفي تحتها استمرار النظام الاقطاعي الرأسمالي العتيق ، وحين الغت القاب البكوية والباشوية واصحاب المقام الرفيع واعلنت تساوي كل المواطنين . ثم تجاوزت هذه الالغاءات فاتخذت خطوتها الايجابية الاولى نحو اعادة تنظيم المجتمع ، وهي تحديد الملكية الزراعية .

في اثناء هذا حققت انجازاتها العسكرية ، فبدأت بتطهير الجيش من عناصر الفساد التي كانت قد تسببت في فضيحة الاسلحة الفاسدة ولم تكن تسمح له بمجال حقيقي للقوة . ثم بدأت في بناء قواتنا المسلحة ، وتحرشت بقوى الاحتلال البريطاني وواجهتها حتى تم لها طرد آخر جندي من جنود الاحتلال ، وحققت الاستقلال التام للحكم الوطني في داخل البلاد للمرة الاولى منذ مئات السنين . ثم اتخذت خطوتها

أجريئة في كسر احتكار السلاح واللجوء الى دول المعسكر الاشتراكي لاستمداد ما تحتاج اليه من أسلحة . ونكون قد مخطئين اذا سمحنا لهزيمة ١٩٦٧ ان تنسينا ما حققه هذا كله لمصر اولا ، وللدول العربية جميعا ، من هيبة كبيرة ، اذ كانت الثورة قد اكدت شخصية مصر العربية ثم بلغت تلك الهيبة ذروتها حين وقفت مصر وقفتها الصامدة امام قوى العدوان الثلاثي في سنة ١٩٥٦ ، واستطاعت ان تدحره وتلحق به الخزي الكبير .

اما في الميدان الصناعي والاقتصادي ، فقد بدأت بوضع اسس الانطلاق الصناعي في مصر ، وبدأت التصنيع المخطط . واعادت للعمال الكادحين حقوقهم المسلوبة كما اعادت للفلاحين المستعبدين ارضهم المنهوبة . ثم اصرت على بناء السد العالي حتى حين سحبت امريكا وعدها بتمويله . وهنا جاء تأميم القنال ، وما تبعه من محاولة الدول الاستعمارية ان تفرض علينا العقوبات الاقتصادية ، حافزا عظيما استغلته حكومة الثورة ابرع استغلال في القفز بجهود التصنيع والسعي الى الاكتفاء الذاتي . وبدأت في تحويل وسائل الانتاج الى ملكية الشعب . ولم تلبث ان اعلنت اتخاذها النظام الاشتراكي اساسا للحكم ، واصدرت قوانين يوليو الاشتراكية في سنة ١٩٦١ ، التي قلبت نظامنا الاقتصادي رأسا على عقب ، ومضت في تطبيق تلك القوانين تطبيقا حازما ، وفي ضوء النظام الاشتراكي اعادت تنظيم العلاقات الاجتماعية بين طبقات الشعب ، فوضعت على القمة تحالف قوى الشعب العاملة . وتوجت هذا كله باصدار ميثاق العمل الوطني في سنة ١٩٦٢ ، وفيه دعمت انطلاقتها الاشتراكية وبلورت فلسفتها النظرية . وما نظن مفكرا منصفا يقرأ هذا الميثاق الا منتهيا الى انه احكم تعبير عن آمال المجتمع الساعي الى الاشتراكية في ظروفنا العربية الخاصة . واستمرت بعد اصدار الميثاق في خطواتها في التأميم والتصنيع وفي تنمية اقتصادنا الحربي .

وليست هذه سوى المامة سريعة بأهم جوانب انجازاتها . لكن ... لماذا لم تنجح كل هذه الاعمال في تلافي اسباب نقصنا وفي ازالة الرواسب المتخلفة للنظام القديم ، حتى منينا بهزيمتنا القاسية في حرب الايام الستة ؟ اين موضع النقص في هذا كله ؟

موضع النقص ان حكومتنا لم تنتبه انتباها كافيا الى ضرورة الثورة الفكرية التي يجب ان تصاحب كل تلك التغييرات ، برغم ما قيل في الميثاق عن لزوم الثورة الفكرية ـ ونحن نتحدث الآن عن « مصر الدولة » لا عن « مصر الثورة » ـ وحين اقول انها لم تنتبه « انتباها كافيا » فاني اسلم ضمنا بانها انتبهت بعض الانتباه . لكنها في معظم اعمالها اكتفت بالتغيير التشريعي والتنفيذي ، اي بسن القوانين وبذل الجهد في تطبيقها . وسنشرح فيما بعد العائق الاكبر الذي حال بينها وبين احداث الثورة الفكرية اللازمة ، وهو عائق البيروقراطية . لكننا نريد قبل هذا ان نشرح لماذا نعتقد بلزوم الثورة الفكرية .

ذلك ان التغيير الحقيقي للمجتمع لا يتم بازالة حكامه السابقين، ولا بالغاء القوانين التي كانت تسند نظامهم واصدار قوانين جديدة تسن تغيير الاوضاع ، مهما تكن هذه القوانين الجديدة شاملة ويكن تطبيقها دقيقا حازما . انما يحدث التغيير الحقيقي اذا استطاعت الثورة ان تدخل تغييرا اساسيا على وعي المجتمع نفسه ، بتغيير نظرته الى العلاقات الاساسية التي بين الانسان وعالم المادة ، والتي بين الانسان واخيه الانسان . وتتمثل هذه النظرة فيما للمجتمع من مفاهيم وقيم . ونحن نعني بالمفاهيم الجانب الفكري، وبالقيم الجانب الروحي والاخلاقي، من معتقدات المجتمع وعاداته وممارساته .

تغيير المفاهيم والقيم ـ هذا هو العمل الذي لا بد ان تفعله كل ثورة ، فان قصرت دونه لم يكتب النجاح لكافة محاولاتها وانجازاتها . والذي يحقق هذا التغيير هو الثورة الجذرية التي يقوم بها مفكرو الشعب ، علماؤه وادباؤه وشعراؤه وفنانوه ، فيخضعون للتمحيص متعدد آرائه السائدة ونظرياته المقبولة وتقاليده الراسخة وعاداته وممارساته التي اكتسبت بالقدم جلالا وقداسة ،فينفون عنها ما يجدون انه لم يعد صالحا للعهد الجديد ، ويحلون محلها ما يؤمنون بان العهد الجديد يستلزمه ، ويقومون بحركة اقناع عظيمة يقنعون بها الشعب بمختلف وسائل الاقناع التي يحسنونها ، من تنوير علمي ، وجدل فكري ، وانتاج ادبي وفني . اما مجرد احداث التغيير السياسي والاقتصادي والصناعي بمجرد سن القوانين وتطبيقها فليس كفيلا في ذاته باحداث التغيير الفكري المطلوب .

لماذا تفشل الثورات ان لم تقم بهذه الثورة الفكرية ؟ لان الشعب يظل قاصرا عن اكتساب الوعي الثوري الصحيح وعن الاقتناع المخلص بلزوم التغيير . فيظل يمانع هذا الزحف ويعارضه بمختلف انواع مهما يسق اليه ، ويظل يمانع هذا الزحف ويعارضه بمختلف انواع المعارضات الايجابية والسلبية مهما يكن من وطاة القوانين الجديدة ، حتى يصل الى ايقافه وشله ثم القضاء عليه والارتداد الى اوضاع توافق عقليته القديمة . فليست من ثورة في التاريخ تستطيع ان تنجح ان لم تنجح في اجتذاب الشعب اليها واقناعه اقناعا عميقا بضرورتها لمواجهته اليها . ومهما يكن من حماسة القائمين بها ومن عزيمتهم وتصميمهم فمصيرهم المحتوم هو الانهزام امام جمود الشعب وعزوفه عن التغيير . بل هؤلاء الحكام الثوريون سيخضعون ان عاجلا وان آجلا لفتور الشعب وتخاذله ، فلا يزيد شأنهم في النهاية عن اولئك المغامرين الانتهازيين الذين لم يقوموا بثورات حقيقية بل قاموا بانقلابات دافعها مجرد شهوة الحكم فلم يحاولوا ان يعالجوا الداء من اساسه . يخضعون هم ايضا لنفس العلل والظروف التي وقع تحت سلطانها من سبقهم من حكام العهد البائد الذين اقصوهم عن الحكم ، وينهزمون هم ايضا امام نفس قوى الشر والفساد التي تلوث بها من سبقوهم لانهم لم يحاولوا ان يجتثوها من جذورها . ولعلهم يعزون انفسهم ويلتمسون المعاذير بأنهم قد بذلوا كل ما في وسعهم وان المجتمع الجامد هو الذي يرفض التطوير والتغيير وهو الذي يخذلهم فليس امامهم سوى ان يفعلوا ما يمكن فعله ويرضوا بالتقصير المحتوم . وهكذا يبدأون بما يعتقدون انه « واقعية » حكيمة ويصيرون الى تشاؤم كلبي مرير يملأ نفوسهم بالحقد والقنوط .

***

والان ، دعنا نواجه بأقصى صراحة وامانة نستطيعهما واقع الحال في بلادنا . ما الذي تحقق بعد كل تلك التغييرات السياسية والعسكرية والصناعية والاقتصادية التي فرضتها ثورتنا في مصر ؟ هل صحبها تغيير مفهومي جذري في عقول اكثر الناس وتغيير قيمي عميق في قلوب اكثرهم ؟ تغيير لا يقتصر على التسليم الشفوي والطاعة القانونية بل يتجاوزه الى الاقتناع الفكري الحقيقي والايمان الروحي العميق فتظهر آثاره في موقفهم العاطفي المشحون وموقفهم النفساني المتغلغل ؟

ان الجواب هو بالنفي للاسف الشديد . فان اكثرنا لا يزالون مرتبطين في صميمهم بطائفة من المفاهيم والقيم المتخلفة عن النظام الاقطاعي الرأسمالي الذي عاشوا وعاش آباؤهم واجدادهم تحته قرونا طوالا . ولا يزالون يتشبثون بتلك الرابطة العاطفية والنفسانية التقليدية القوية برغم ما تحملهم عليه القوانين والتنظيمات الجديدة من معاملات وممارسات اشتراكية . وما داموا هكذا فهم لم يقبلوا الثورة بعد قبولا عقليا مقتنعا وقلبيا متغلغلا . ومغزى هذا بصريح العبارة ان الثورة لم تتوطد بعد في نفوس هؤلاء الناس . فاذا زدنا من مصارحتنا اضطررنا ان نسلم بهذه الحقيقة المؤلمة : ان معظم الناس في بلادنا لم يقبلوا الاشتراكية بعد ذلك القبول الذي حددناه . ولا يزال موقفهم منها موقف العداء المكظوم، او موقف التوجس الكبير ، او موقف السخرية والتندر والتشاؤم السام . ولا يغرنا كثرة استعمال هؤلاء للفظ الاشتراكية في كل مناسبة وبدون مناسبة ، وكثرة التشدق بها واجترار اسمها في كل المجالات والقرارات والاعلانات . بل ان هذا التشدق نفسه خليق بان يريبنا ، من المتجر الذي اعلن انه قد صنع الحذاء الاشتراكي ، الى الدكان الذي علق على بابه هذا الاعلان :

بطبيقا للاشتراكية الصميمة قرر المحل تخفيض ثمن كيلو الفسيخ من كذا الى كذا قرشا ..

والكثرة المخيفة لحوادث الخيانات والاختلاسات والانحرافات الخطيرة في الشركات والمؤسسات المؤممة والجمعيات التعاونية الزراعية والاستهلاكية تشهد بصحة دعوانا . وما نظننا على أي حال بحاجة الى الاطالة في اثبات دعوانا لكل من يعلم حقيقة الاحوال ويمتلك الامانة الكافية للتسليم بها . أما من يحجبه عنها الجهل او يمنعه من الاقرار بها الجبن او المصانعة والنفاق فلا فائدة في ان نحاول اقناعه . ولكن دعنا نسأل : لماذا لم يقبل معظم الناس الاشتراكية بعد ، على رغم كل ما كتب من مقالات بلغت المئات وكتب بلغت العشرات في شرحها وتوضيحها واثباتها والدعاية لها ، مما تحفل به « المكتبة الاشتراكية »؟

السبب هو ان قبول الاشتراكية ليس مجرد اتباع مذهب اقتصادي معين، تسنده حقائق اقتصادية خالصة من الممكن البرهنة عليها ، بل الاشتراكية الصحيحة تحتاج الى دعوة متعددة الجوانب ، تشمل مسائل الدين والروح والاخلاق والفن . لان الاشتراكية الصحيحة تعني تغييرا عميقا في موقف الفرد الانساني من الحياة كلها ، ومن علاقته بعالم المادة وعلاقته باخوانه في البشرية . هذا التغيير لا بد ان يتناول فهم الفرد للدين نفسه ودوره في المجتمع البشري وما هو داخل فيه وما هو خارج عن نطاقه ،حتى لا نحرف رسالته ولا يستغل في غير ما انزل له . وفهمه للعلاقة الصحيحة القائمة بينه وبين حقائق المادة وقوانينها التي لا يمكنه أن يتخلص منها مهما يتسام بروحانيته ، وان امكنه ان يصرفها فيما يريد اذا اتخذ لذلك الوسائل المادية الصحيحة حتى لا يتسوه فهمه لها فصاب الخرافات والاوهام فيؤذي نفسه أبلغ ايذاء . ولا بد أن يتناول فهمه للتقاليد ومحلها الصحيح في كينونة الامة حتى يدرك ما يستحق منها ان يبقى وما يجب ان يزال . وفهمه للاخلاق واساسها ومنبعها ومعيارها الذي يحدد ما هو فضيله وما هو رذيلة ، حتى يدرك حاجتها الى التعديل والتغيير بتغير الأوضاع والاحوال . وفهمه لتراثه القومي كله وتاريخه القومي كله وكيف يجب ان ينظر اليهما ، لكي لا يتوهم انهما خير محض وروائع مجيدة ،وحتى يميز ما يستحق منهما الحفاظ والاعتزاز وما يحتاج منهما الى الالغاء والتطهير . وفهمه للوطنية الصحيحة والقومية النافعة الحكيمة وما توجبان عليه من واجبات حتى يدرك تغير مفهوم الوطنية والقومية في العصر الحديث ومدى تلك الواجبات وحدودها . وفهمه للفن ووظيفته الصحيحة في الحياة الإنسانية ، حتى يدرك حاجة الفن الى تغيير اشكاله ومضاربته بتغير الاوضاع ، والعلاقة السليمة فيه بين التعبير الفردي والتعبير الجماعي .

وبهذا كله يزداد فهما لنفسه هو ، مركزه في الوجود وعلاقته بالوطن ودوره في المجتمع وشيجته بالانسانية الشاملة .

اذا فهمنا الاشتراكية هذا الفهم ـ وهو وحده الصحيح ـ ادركنا طبيعة الثورة الفكرية التي تحتاج اليها ، ومدى تعقد هذه الثورة وتعدد جوانبها . وادركنا انها ستستلزم صراعا فكريا وعاطفيا مريرا حتى تتم عملية التطهير التي لا مفر منها ، ومدى ما سيكون في هذه العملية من الحدة والايلام . لكنها لا مفر منها ان اردنا لنظامنا الثوري تمام النجاح والتوطد ، لانها هي التي ستحدث التغيير المفهومي والقيمي في افراد الشعب ، وستجلبه الى كافة مواقفهم الدينية والاخلاقية ، الفكرية والعاطفية والنفسانية ، الفردية والاجتماعية والقومية . وبهذا التغيير وحده يستطيعون أن يقبلوا عن ايمان صادق فلسفة النظام الجديد ويرتبطوا بها ارتباطا وثيقا، ارتباطا عاطفيا قويا ونفسانيا عميقا . لكن ... كيف تتم هذه الثورة الفكرية ، ومن يقوم بها ؟

***

حين اقول ان الثورة يجب عليها ان تقدم على الصراع الفكري الذي يستلزمه تغيير المفاهيم والقيم ، فمن اعني بالثورة ؟ هل اعني قادتها السياسيين ؟ هل أريد من هؤلاء القادة ان يقوموا هم باثارة المعارك الفكرية والولوج في المجادلات الحامية حول معتقداتنا الدينية، ومقاييسنا الاخلاقية ، وروابطنا العاطفية وعقدنا النفسية التي تكمن وراء تقاليدنا وعاداتنا ومواضعاتنا وممارستنا ؟ من الواضح أن هذا يكون تكليفا لهم بما هو فوق الجهد وفوق المستطاع ، لانهم غير متخصصين فيه وليس من طبيعة وظيفتهم الحاكمة . انما الذين اعنيهم هم المفكرون والعلماء والكتاب والادباء والفنانون . أو قل بكلمة واحدة : المثقفون . المثقفون الذين قبلوا الثورة بطبيعتها الثورية ومضمونها الاشتراكي قبولا صادقا عقليا ووجدانيا . هؤلاء هم المكلفون بالثورة الفكرية التي وصفتها .

وعندنا من هؤلاء عدد ليس بالقليل . وهم بعلمهم وذكائهم واخلاصهم وامانتهم قديرون على احداث الثورة الفكرية المنشودة .لكنهم ان يؤدوا واجبهم هذا الا اذا تحقق لهم شرط اساسي : هو ضمان حرية التعبير (١). ذلك ان صراعهم الفكري مع المجتمع المحافظ سيقودهم الى كثير من المواقف التي يعارضون فيها هذا المجتمع في طائفة من اعز معتقداته واحبها الى قلبه واهواها بمكنا من صميم نفسيته . وهذا فمن بأن يعرضهم لكثير من الشكوك والريب والنفور والكراهية والعداء والاتهامات . سيتهمون في دينهم وفي اخلاقهم، وسيتهمون في حبهم للوطن واخلاصهم للقومية العربية . فمن حقهم ان ينتظروا من الدولة ـ دولة الثورة ـ ان تحميهم من عواقب هذه الاتهامات الوبيلة . لست اعني بهذا ان تتدخل الدولة بالضرورة لتنصر جانبهم في الحوار الحاد المرير الذي سيقوم بينهم وبين خصوم التغيير انصار المحافظة على المعتقدات والقيم والتقاليد الموروثة ، بل اعني ان توفر الدولة لهم كل شروط التعبير الحر ، حتى يستطيعوا ان يستخدموا كل وسائل النشر في الادلاء بارائهم والدفاع عنها دون تقييد او كبت ، ودون أن يصيبهم سوء في انفسهم ولا ارزاقهم . فتحميهم الدولة من عواقب ذلك التوجس والكره والاتهام ، ومما لا بد ان يحدث من الدس والايقاع ومحاولة تحريض السلطات ، ومن المطالبة الصارخة الغاضبة بالمصادرة او المنع الاداري او الابعاد والاقالة ـ او السجن ... وغير هذا من صنوف العقوبات .

اقول : من حق المثقفين ان يضمنوا لانفسهم حرية التعبير دون مغبة الانتقام او العقاب . فهل يتوفر لهم هذا الضمان ؟ اما اذا رجعنا الى الميثاق ، فاننا نجد فيه تقريرا ملحا مكررا لضرورة الحرية وحرية الكلمة وحرية النقد والنقد الذاتي . فهو يقرر ان الكلمة الحرة ضوء كشاف امام الديمقراطية الصحيحة السليمة .. ان حرية الكلمة هي المقدمة الاولى للديمقراطية .. وحرية الكلمة هي التعبير عن حرية الفكر في اي صورة من صوره . ويقرر أن النقد الذاتي من اهم الضمانات للحرية » .

فهل هذا مجرد كلام يقال وشعارات جوفاء يقصد بها الخداع ؟ان الذي يدرس النصوص التي وردت في الميثاق عن حرية التعبير ليقتنع اقتناعا تاما بأن من كتبوا الميثاق كانوا يؤمنون ايمانا صادقا حارا بما يقولون . والدليل الذي لا يخطىء هو فهمهم الصحيح العميق لاهمية حرية التعبير وضرورتها ، ولزومها الخاص في فترات الثورة والتغيير . فالميثاق يقول « ان فترات التغيير الكبرى بطبيعتها حافلة بالاخطار التي هي جزء من طبيعة المرحلة .على أن التأمين الاكبر ضد هذه الاخطار كلها هو ممارسة الحرية » ويقرر «ان ممارسة النقد والنقد الذاتي تمنح العمل الوطني دائما فرصة تصحيح اوضاعه وملاءمتها دائما مع الاهداف الكبيرة للعمل . ان اي محاولة لاخفاء الحقيقة او تجاهلها يدفع ثمنها في النهاية نضال الشعب وجهده للوصول الى التقدم . » ويؤكد « ان الاقناع الحر هو القاعدة

(١) اريد ان اؤكد منذ البدء ان الحرية التي اطالب بها في هذه المقالة هي حرية التعبير الفكري ، لا حرية السلوك العملي .وبين حرية الفكر وحرية العمل فرق عظيم سأشرحه في الخاتمة .

الصلبة للايمان ، والايمان بغير حرية هو التعصب والتعصب هو الحاجز الذي يصد كل فكر جديد ويترك اصحابه بمنأى عن التطور المتلاحق الذي تدفعه جهود البشر في كل مكان .» ويلح في التقرير « ان حرية النقد البناء والنقد الذاتي الشجاع ضمانات ضرورية لسلامة البناء الوطني ، لكن ضرورتها أوجب في فترات التغيير المتلاحق خلال العمل الثوري . ان ممارسة الحرية على هذا النحو ليست لازمة فقط لحماية العمل الوطني ، ولكنها لازمة كذلك لتوسيع قاعدته وتوفير الضمان للذين يتصدون له . فممارسة الحرية على هذا النحو سوف تكون الطريق الفعال لتجنيد عناصر كثيرة قد تترددقبل المشاركة في العمل الوطني ، والحرية هي الوسيلة الوحيدة للقضاء على سلبيتها وتجنيدها اختياريا لاهداف النضال .»

وليس هذا هو كل ما يقوله الميثاق في تقرير حرية التعبير وشرح لزومها . فانه ينتقل الى كلام اكثر صراحة حين يشرح طريق الثورة فيما يسميه « التغيير الجذري الشامل » ،فيحدد تحديدا صريحا دور الفكر الثوري في هذا التغيير ، اذ يتحدث بجرأة عن « الفكر الاجتماعي الذي يرسم الطريق الى صنع المجتمع الجديد وما يمكن لهذا الفكر ان يطوره من قيم اخلاقية جديدة ». ويتحدث بنفس الصراحةوالجرأة عن حاجة المجتمع الجديد الى « علاقات اجتماعية جديدة تقوم عليها قيم اخلاقية جديدة وتعبر عن ثقافة وطنية جديدة » . وهو يكرر نفس العقيدة في مواضع متعددة منه . تأمل بنوع خاص في حديثه المكرر عن « قيم اخلاقية جديدة » . واضف الى هذا حديثه الذي لا يقل صراحة ولا جرأة عن الدين وكيف حرفت الرجعية رسالته واتخذته ستاراً لمطامعها وراحت تتلمس فيه ما يتعارض مع روحه ذاتها لكي توقف تيار التقدم . تدرك ان الميثاق غير راض عن قيمنا الاخلاقية السائدة ، وغير راض عن التفسير الشائع للدينوالاستخدام السائد له .

هذا ما قرره الميثاق والح فيتقريره . فلماذا تخلف مثقفونا عن احداث التطوير الفكري والاخلاقي والديني الذي يدعو الميثاق اليه؟ ولماذا ترددوا ولا يزالون يترددون حتى الان عن القيام بواجبهم ولا يجندون له انفسهم مختارين ويلتزمون السلبية التي حذر منهاالميثاق؟ هذا موضوع تناولته في مقالات ثلاث نشرتها لي جريدة« الاهرام » في ٢ و ٣ و٤ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، ناقشت فيها تخلف الثورة الفكريه عن الثورة السياسية والاقتصادية ، وانهيت فيها الى ان العيب في المثقفين انفسهم ، وان سببه الوحيد هو خوفهم وقلة شجاعتهم في مواجهة المجتمع المحافظ ، فهم يخشون سطوته خشية كبيرة . ومن هنا اتهمتهم بالتخلف عن ركب الثورة ورميتهم بالقعود والتخاذل ، ودعوتهم الى مزيد من الشجاعة حتى يحققوا في مجالهم الفكري نظير ما تؤديه القيادة في المجالات العملية من تغيير جذري تام الجرأة . وحذرتهم من عواقب تخلفهم ذلك فانه يضر بالثورة اضرارا كبيرا، لانه لا يحدث من تطوير المفاهيم والقيم ما يحتمه التغيير الجذري القوي الذي يدخله قادتنا على أوضاع المجتمع ، الامر الذي يعرض مجتمعنا الى خطر ذريع من التناقضوالتفسخ، اذ تتعارض معاملاته التي تضطره اليها قوانين الثورة مع موقفه النفساني والاخلاقي الدفين الذي لا يزال يحتفظ به من رواسب الماضي .

ذلك ما قلته في تلك المقالات . لكن المناقشات الشخصية التي تلت نشرها والتي دارت بيني وبين عدد من المثقفين اطلعتني على العامل الحقيقي الذي يخشونه اشد خشية . ليس هذا العامل هو خوفهم من قيادة ثورتنا ،فهم واثقون تمام الوثوق من قادة الثورة مطمئنون كل الاطمئنان الى ارتباطهم بالميثاق وصدق عزمهم على الاهتداء بهديه والاخلاص في تطبيقه . اما الذي يخشونه فشيء آخر، هو البيروقراطية .

البيروقراطية : هذا الخطر الكبير الذي كان رابضا امام حرية الفكر ، هو الذي كان يقعد بهم عما دعوت اليه من الاقدام على الثورة الفكرية . فبينهم وبين تطبيق الميثاق والوصول الى اسماع القادة يقوم ذلك الحاجز الرهيب ، الحاجز الضخم الكثيف ، حاجز البيروقراطية ، تلك الماكينة الضخمة الهائلة الحجم والقوة ، تلك الماكينة الرسمية الروتينية الصماء غير الشخصية . وهي بطبيعتها عامل جمود وعقبة كأداء امام التطوير والتغيير .

حين اقول هذا عن البيروقراطية فأنني لا أنسى ـ كما ينسى كثيرون ممن يحملون عليها ـ انها ليست شرا محضا ، ولا انسىكذلك انها مهما يكن من شرورها ضرورة لازمة لزوما لا محيد عنه لتسيير دفة الدولة الحديثة المعقدة وتنفيذ القوانين والخطط والمشروعات المتزايدة الكثرة والتعقيد . انما ينشأ خطرها الحقيقي حين يسمح بتأثيرها الذي يميل بطبيعته الى الجمود ويعزف بطبيعته عن التجديد والمرونة بأن يصيب الفكر الثوري بالتجميد والوقوف والشلل . القيادة مضطرة اضطرارا تدفعها اليه طبيعة الحكم الحديث الى الاعتماد على البيروقراطية لتنفذ قوانينها وخططها . لكن البيروقراطية بطبيعتها التي شرحتها تؤثر التحفظ والاحتراس وتأخذ نفسها بالحرفيةوالروتينية والتزمت . فهي بهذه الطبيعة معادية ـ او على الاقل خائفة حذرة متوجسة ـ تجاه الروح الثوري الدائم القلق والتجدد والرغبة في التغيير والسعي في نقل الثورة من مرحلة في الزحف الى مرحلة . هي تفضل ان نحبس نفسها على تطبيقالمرحلة الراهنة ، وهي بكتلتها الاخطبوطية الهائلة ذات الالف ذراع تمد فبضتها الى كل مجال من مجالات النشاط في الدولة محاولة انتوقفه ونجمده وتخنقه . فالفكر الثوري المستمر التجدد هو عدوها اللدود .

لست في كلامي هذا اتهم البيروقراطية بفساد النية أو التخريب العامد للثورة ، فانا افترض بيروقراطية تامة النزاهة والاخلاص صادقة النية والايمان بضروره الطريق الثوري .ولانا ادخل في حسابي ما تكتظ به بيروقراطيتنا المصرية من مساوىء ومفاسد استبقتها من العهد البائد ، بل افترض بيروقراطية تامة الكفاءة والصلاح . فأقول انها برغم هذا كله تمثل خطرا دائما على الثورة، ونقف بطبيعتها حاجزا دون الانطلاق الفكري . لذلك كان من حق المثقفين ان يخشوها ويحذروا منها . فما بالك اذا ادخلنا الان في حسابنا تينك الحقيقتين ، فعلمنا ان بيروقراطيتنا المصرية كانت تحتوي على عناصر معادي الثورة معاداة فعلية ، وانها كانت تزخر بعدد كبير من مساوىء العهد البائد ومفاسده ؟

تكشفت بعض جوانب هذا النقص قبل حرب الايام الستة ، لكنها لم تنكشف تمام الانكشاف الا بعد هزيمتنا في تلك الحرب ، وما اعقبها من موجة قوية من النقد الذاتي أزالت الغطاء عن كثير من النقائص والاخطاء التي وقعت فيها السلطات التنفيذية . فقد حدث غير قليل من الاضطهاد والسجن والتعذيب لعدد من احرار الفكر الذين ثبت فيما بعد اخلاصهم الثوري ، كما ان مأساة المناضل الثائر صلاح حسين ، شهيد كمشيش ـ التي حدثت في سنة ١٩٦٧ قبيل حرب الايام الستة ـ كانت اول اشارة الى ما دخل اجهزة الادارة والشرطة والمخابرات من تقصير خطير . فقد اهملت تلك الاجهزة شكاواه المتكررة من تعقب القوى الاقطاعية له بالاضطهاد والايذاء ، وهي لم تهمل شكاواه فحسب ، بل صبت عليه جام غضبها واتهامها ، حتى حدث اغتياله على ايدي قوى الاقطاع المجرمة ، وهنا فقط انكشفت المأساة على اتمها .

وكلنا يعلم ما حدث في جهاز المخابرات بعد الهزيمة من امور افظع ، بلغت حد الانحراف الخطير ، بل تمادت حتى وصلت الىتدبير مؤامرة لاغتيال القيادة نفسها ، فالقي القبض على رئيس ذلك الجهاز ، وبدأت عملية تطهير شاملة كشفت عن مظالم اخرى متعددة كانت قد اشاعت الإرهاب . ولا حاجة بنا الى الاطالة في هذا الموضوع ، فاكثر القراء لا شك يذكرونه ، فنكتفي بالعودة الى الاستشهاد

ـ التتمة على الصفحة ـ ٦٧

والان .. الى الثورة الفكرية

تتمة المنشور على الصفحه ٧ ـ

بتلك المقالات الكثيرة المتتابعةالتي كتبها بعد الهزيمة الاستاذ محمد حسنين هيكل ، ففصل الحديث في الاخطاء التي وقعت فيها « مصر الدولة » ، وضرب الامثلة المتعددة على تعارضها مع « مصر الثورة » وحلل ما اصاب الاجهزة البيروقراطية من النقص والتقصير، ومن الانحراف البليغ ،وما لجأت اليه من الارهاب ، واشار الى ما وقعت فيه الصحافة من محنة الكبت والتضييق ، وكان المغزى الاكبر الذي وصل اليه من كل تحليله ،هو ان الخطأ الاعظم الذي ارتكبته الاجهزة البيروقراطية هو تضييقها على حرية الفكر ، حتى اشاعت فياحرار الفكر الخوف وحملتهم على الصمت والسلبية . وكان اهم درس خرج به من تشريحه لاسباب الهزيمة ، هو وجوب السماح بالحرية التامة لكل فرد حتى يقول كل ما يريد ، ويقوله بكل صراحة ،« بصوت مسموع تماما لا هو غمغمة ولا هو التواء » .

***

في ضوء هذا كله لا بد لنا من ان نسلم بوجاهة العذر الذي قدمه اولئك المثقفون اعتذارا عن لجوئهم الى الصمت وايثارهم للسلبية ولكن ... هل يخليهم هذا تمام الاخلاء من نصيبهم من المسئولية ؟ هل يبرر ما اصابهم من الضعف والانخذال ؟ انهم من دراستهم لتاريخ حرية الفكر خير من يعلمون ان الحرية تؤخذ ولا تعطى ، وانهم غيرجديرين بها الا اذا سعوا اليها وجاهدوا في سبيلها وتحملوا في هذا السبيل كل ما قد يفرض عليهم من التضحيات .

والان ... ماذا بعد الهزيمة ؟ لقد حاولنا حتى الان انبرهن على ان النقص الاساسي الذي اتسمت به ثورتنا هو تخلف الثورة الفكرية عن الثورة العملية ، وفي تحديدنا للمسئولية لم نعف القيادة من نصيبها منها ، كما وصفنا بما نعتقد ان فيه الكفاية ما تحمله اجهزة الدولة من وزر الهزيمة نتيجة لما تطرق اليها من الخطأ والتقصير ومن الانحراف والفساد ومن كبت حرية الفكر واضطهاد المفكرين الاحرار . لكننا بعد هذا كله لا بد ان نعود فنلح على مسئولية المثقفين التي لا يستطيعون ان يتخلصوا منها برغم كل ما فرزناه وما سلمنا به . وانما نلح على هذا لاعتقادنا انهم في المحل الاول هم المنوط بهم تصحيح الاخطاء وكشف الانحرافات وتقويم العوج واعلان المظالم ،ما حدث منها وما سيحدث . هم وحدهم الذين يستطيعون ان يقوموا بما نحتاج اليه من عملية تطهير شاملة عميقة قاسية تضرب الى جذور عللنا ونقائصنا ومخازينا ، ما حدث منها وما سيحدث . همولا غيرهم الذين تقع عليهم مسئولية الكشف عن اخطاء البيروقراطية ومقاومة طغيانها وصد اعتداءاتها على حرية الكلمة ، ما حدث منها وما سيحدث . وانما نقول ونكرر « ما حدث منها وما سيحدث » لاننا لا نستطيع ان نضمن لهم ان الاخطاء لن تتكرر،فقد شرحنا طبيعة البيروقراطية التي لا فائدة من التباكي عليها وانما هي تحتاج الى المقاومة المتصلة والتصحيح المستمر . ومعنى هذا انهم سيحتاجون دائما الى التحلي بالشجاعة والمخاطرة والاستعداد للتضحية . ولكن لديهم الميثاق فليتخذوه سندا وليثبتوا به افوى التشبث . ولديهم بالاضافة اليه عدد كبير من الخطب والبيانات والاحاديث والتصريحات التي ادلت بها القيادة في مختلفالمناسبات فليتخذوها ايضا سندهم وحجتهم في لزوم الكلمة الحرة والنقد الجريء . فان ارادوا حجة واحدة قد تكون بها كفاية الاحتجاج فلاقدم اليهم النص التالي مما قاله رئيس جمهوريتنا نفسه، وما قاله الاستاذ محمد حسنين هيكل تعليقا عليه .

ورد هذا النص في مقالة بعنوان « المعنى الحقيقي لكل ما تكشف بعد النكسة » في جريدة « الاهرام » ٨ نوفمبر ١٩٦٨ . وفيها يروي الاستاذ هيكل ما دار بينه وبين الرئيس من حديث « في يوم من الايام العصيبة التي اعقبت النكسة . فيقول :

« في ذلك اليوم كان الرئيس جمال عبدالناصر يتحدث عما جرى، وعما تكشف بعدما جرى ، وكان سؤالي له بعد ذلك هو : (ما هي الضمانات التي يمكن ان تحول دون تكرار هذا كله ؟) وقال الرئيس جمال عبد الناصر : (لا بد ان نوفر اكبر قدر متاح من الضمانات) . ثم اضاف الرئيس جمال عبدالناصر بعد وقفة قصيرة جال فيها بفكره ـ فيما بدا لي ـ في بعض ما حدث وما تكشف : (الان يبدو واضحا امامنا ان كثيرين لم يتكلموا حين كان واجبهم يقضي عليهم بان يتكلموا ، ومن هنا فلسوف يبقى اهم الضمانات في نظري ان يكون في هذا الوطن دائما ذلك الفرد المؤمن الذي يقول كل ما يريد قوله حتى اذا اعطى رأسه ثمنا لايمانه .)

هذا ما نقله الاستاذ هيكل من كلام الرئيس . والان نعطي تعقيبه على هذا الكلام : « وبالحق فانه ليس هناك وقت تشتد فيه حاجتنا الى ان نتكلم كما تشتد الان . وان نتكلم بالتصريح اولى من التلميح وان نشترك في مناقشات واسعة وان ندعو الى مناقشات اوسع بل وان نحرض عليها تحريضا اذا لزم الامر ! وفضلا عن ذلك فلست اعتقد ان رؤوسنا معرضة ، بل ان رؤوسنا سوف تكون معرضة اذا لم نتكلم ، لان كل ما حدث سوف يتكرر ، كما ان الوطن ليس ملكا لبعض من فيه دون البعض الاخر . واذن نتكلم ...

* * *

وليس كلامي الذي فلته آنفا ، والذي سأقوله فيما يلي، الا تلبية لهذا النداء ، واستجابة لهذا التحريض !

سند اخير يستطيع مثقفونا ان يجدوا فيه تمام التشجيع، وهو الدرس الذي يعلمونه جيدا من تاريخ حرية الفكر ، وهذا هو : انهم مهما يلاقوا من اذى ، ومهما يدفعوا من تضحيات ، فانهم في النهاية هم المنتصرون . لان الكلمة الحرة ، اذا وجدت لها من يجرؤ على الجهر بها ، ومن يصبر على جهاده في سبيلها ويصابر، ستتغلب على كل محاولات الكبت والمصادرة .

ها هم اولاء فدائيونا البواسل يحملون بنادقهم ، ويدفعون في تحرير الارض المغتصبة ضريبة الدم ، ويقبلون طائعين متطوعين مخاطر الجرح والتشويه والموت ، بشجاعة باسمة وتضحية راضية ، في جهادهم للعدو الخارجي . فليقم مثقفونا بالجانب الاخر من الجهاد، هذا الجانب الذي لا غنى عنه ولا مفر منه ان اردنا الفوز في معركة التحرير، وهو جهاد العدو الداخلي ، الرجعية والجمود والبيروقراطية. وليحملوا اقلامهم كما يحمل فدائيونا بنادقهم ، بنفس روح الشجاعة والتضحية . حينذاك يكونون قد ادوا واجبهم في المعركة الدائرة حول مصير العروبة ، فهي كما شرحنا مواجهة حضارية شاملة ، ان لم يقم فيها المثقفون بدورهم في نقل امتنا العربية من مرحلة التخلف والرجعية الى مرحلة التحضر والتقدمية ، فلن يكتب لنا فيها الانتصار ، لاننا ـ بكل بساطة ، وباقصى مصارحة ـ لن نكون الفئة التي تستحق الانتصار .

الدين وحرية الفكر

اذا اردنا ان نلحق باسرائيل ـ دعك من ان نتفوق عليها ـ فلا بد لنا من احداث تغيير شامل في كياننا القومي يعيد بناء كافة جوانبه الحضارية ...

وهذا التغيير الشامل لن يتحقق بمجرد التغيير العملي عن طريق سن القوانين وتطبيقها ، انما يتحقق اذا استطعنا ادخال التغيير العقلي والقلبي على مختلف المفاهيم والقيم التي يتشبث بها اغلب افراد مجتمعنا العربي ...

والذي يدخل التغيير المطلوب على عقول الناس وقلوبهم هو عملية نقد وتمحيص واسعة النطاق متعددة الجوانب يقوم بها مثقفونا فيخضعون فيها كل مفاهيمنا المقبولة وقيمنا الشائعة لثورة فكرية جذرية تنفي عنها ما لم يعد ملائما للمجتمع الجديد الذي نريد بناءه وتحل محلها ما يحتاجه هذا المجتمع من مفاهيم وقيم جديدة ..

لكن مثقفينا لكي يقوموا بهذه الثورة الفكرية الشاملة الجذرية يحتاجون الى قدر عظيم من الشجاعة واستعداد التضحية حتى يقابلوا ما سيرميه بهم المجتمع المحافظ من التهم وما سيثير عليهم من العداوات . ولكي نقدر حق التقدير مدى ما سيحتاجون اليه من شجاعة ومصابرة في عدد من اهم الانهامات التي لا مناص من ان يجلبوها على انفسهم .

هم سيجلبون على انفسهم التهم في ثلاثة جوانب رئيسية : الجانب الديني ، والجانب الاخلاقي ، والجانب القومي ...

فهم في صراعهم المرير مع الافكار والمثل التي يصر مجتمعنا المحافظ على التمسك بها ، وفي تحليلهم الصريح المؤلم لما يحفل به هذا المجتمع من العلل والنقائص التي ورثها من قرون الانحلال ـ هذه العلل والنقائص التي يسميها الميثاق « الرواسب المتعفنة للنظام القديم » ـ لا بد ان يدخلوا في جدل قوي مع الخرافات والاوهام التي تختلط بالعقائد الدينية الصحيحة وتتغلب عليها في اذهان الكثرة الغالبة من أفراد المجتمع ، ومع التأويلات والتفسيرات القديمة لبعض مسائل الدين التي ربما كانت صالحة لبيئات واحوال ماضية لكنها لم تعد صالحة للمجتمع الحديث . وهنا لن يميز افراد المجتمع بسهولة بين ما هو خرافات تلبست بالدين ، وما هو من عقائده الصحيحة ، ولا بين ما هو من الاسس التي لا تقبل التغيير وما هو تأويل وتفسير يجوز ان يتغير ويجب أن يتغير . بل سيخيل اليهم ان اولئك المفكرين يعادون الدين نفسه ويحاولون ازالته ، ومن هنا تثور اتهامات الكفر والالحاد او الزيغ والهرطقة .

سيجتهد المفكرون بالطبع في ان يبينوا للناس انهم لا يحملون على الدين نفسه بل يحملون على تفسيره الخاطىء واستعماله الفاسد الذي يلتوي به عن رسالته السامية ويتخذه اداة للتعويق والجمود بدل أن يتخذه اداة للنهوض والتقدم . لكن لا بد ان نتذكر في هذا المجال صراع القوى الرجعية لاستبقاء تفسيرها الذي يناسبها ويكفل لها استبقاء مصالحها وامتيازاتها . وهذا هو السبب الاكبر في الظاهرة التي قلت سابقا ان علينا ان نواجهها ونعترف بها بامانة ، وهي ان اكثر الناس عندنا برغم كل ما قيل وكتب عن اشتراكية الدين الصحيح لا يقبلونها قبولا عقليا صادقا وقلبيا عميقا . فالقوى الرجعية لا تزال في شتى اركان العالم العربي تبث فيهم تفسيرا معينا لنصوص مقدسة معينة نغالي في مدلولها وتفسرها بما يلائم مصلحتها . وهو كما نعلم تفسير يبرر الفوارق بين الطبقات ويبرر الظلم والاثرة واستبقاء التفاوت السحيق والرضى بالشقاء والحرمان على وجه الارض وحبس الامل على العدل الذي سيتحقق في ملكوت السماء في الدار الاخرة .

ومن هذا يتجلى ان التناول الجزئي للمسائل المبعثرة لن يكفي لاقناع الناس بقبول الاشتراكية . فمثل هذا التناول تحفل به الكتب التي وضعت حول « اشتراكية الاسلام » ، بل يجب ان يجد مثقفونا الشجاعة الكافية ليناقشوا المسألة الاساسية ، وهي طبيعة الدين نفسه ودوره في المجتمع وحاجتنا الى تغيير فهمنا الموروث لهذه الطبيعة وهذا الدور تغييرا اساسيا .

اضف الى هذا في المجال الديني أن المفكرين حين يدعون الناس الى نظرة اكثر علمية وموضوعية نحو حقائق الكون وطبيعة الانسان وضرورات الاجتماع البشري ، نظرة تسلم بدور المادة في صياغة هذه كلها وتكييفها ، سيتهمون بانهم تجردوا من النظرة الدينية الصحيحة ولم يعودوا يؤمنون بالروح وصاروا يسخرون بالغيب . ذلك أن فهم الناس الغالب للروح والغيب يحتم عليهم الايمان بالخوارق التي تلغي نواميس الكون ، لا على يد الانبياء وحدهم بل على يد كل مؤمن يستطيع بايمانه الصرف ان يبطل سنن الوجود وقوانين المادة .

وانظر الان فيما سيتهم المفكرون به من الفساد الاخلاقي والهدم العامد للفضيلة ونشر الرذيلة حين يتناولون بالنقد علاقاتنا الاجتماعية التي كانت تصلح لمجتمع اقطاعي رأسمالي ولم تعد تصلح لمجتمع يريد اتخاذ النظام الاشتراكي . من طبيعة العلاقات بين المالك والاجير ، وبين المخدوم والخادم ، وبين الاب واولاده ، وبين الزوج والزوجة ، وبين الرجل والمرأة . فمجتمعنا مستقر على علاقات معينة في كل من هذه النواحي ، وهو يعتقد مخلصا ان من الاثم والفسوق محاولة تغييرها . كثرته الغالبة في اكثر اقطارنا العربية تعتقد مثلا ان المرأة ادنى من الرجل مرتبة ، وبانها لم تخلق الا لخدمة الرجل وحمل اولاده ورعاية بيته ، وبانها بطبيعتها الانثوية نزاعة الى السقوط فلا يؤمن عليها من الاغراء الا بالكبت والتضييق ، وبأن من فساد الاخلاق اذن ان تخالط الرجل الاجنبي عنها في ميادين النشاط الاجتماعي . هذه هي المعتقدات التي لا يزال اغلب افراد مجتمعنا يحتفظون بها في صميم انفسهم . ولا يغرننا عنها كثرة « مظاهر » تحرير المرأة التي نراها . فان هذه المظاهر لم تحدث الا برغم ما يريده هؤلاء الافراد فهم عليها ساخطون في قرارة انفسهم . اضف الى هذا كله ان عددا غير قليل منهم لا يزال على احط الدركات في نظرته الى المرأة ، انما لا يرى فيها سوى اداة لذة جنسية للرجل لا اكثر ولا اقل ، ومنهم من يصرح برأيه هذا في اقواله وكتاباته .

ومجتمعنا هذا ، مجتمعنا هذا الذي يتشدق كل ذلك التشدق بالفضيلة والاخلاق ، قد تراضى على قدر عظيم من النفاق ، فهو يسكت عن عدد من الرذائل الشنعاء التي تستتر وراء النفاق المنتشر وتضرب في جنبات بلداننا العربية فتجعلها مضرب الامثال في العالم كله في حضيض الدعارة والبهيمية والشذوذ . لذلك سيؤلمه اشد الالم ان يقوم من مفكريه من يكشفون عنه قناع النفاق ويصرون على تشريح آلامه ، وسيرفض ان يسلم بانهم محقون في نقدهم ، وسيصب عليهم جام غضبه متهما اياهم بانهم هم الفاسدون الباغون للفساد .

من خلال هذا كله ستثور تهمة اخرى خطيرة ، هي اتهام المفكرين الاحرار في قوميتهم ووطنيتهم . هؤلاء الذين يحملون هذه الحملة على ارسخ معتقداتنا واعز قيمنا ، والذين يكشفون هذا الكشف الصريح المؤلم عن متعدد جوانب نقصنا واثمنا ، فيسببون لافراد مجتمعنا كل هذا الايلام للعواطف والجرح للحساسيات والايذاء للكرامة ، سينهمون بنقص الروح الوطنية ومعاداة القومية وجرح الكرامة العربية والرغبة العامدة في فضحنا وتحقيرنا امام الاعداء .

وستزداد هذه التهمة حدة حين يأبى مفكرونا الى اعادة النظرة في تاريخنا وتراثنا العربي الاسلامي ، ليستكشفوا حقائقه وينفوا اباطيله . فاغلب افراد مجتمعنا يتخذون نظرة معينة من هذا التاريخ والتراث ، نظرة تبالغ في التقديس الابله ولا ترى الا فضائل ومحاسن وصفحات مشرقة بيضاء وامجادا غراء محجلة . فماذا يكون حين يرى بعض مفكرينا ان واجب الامانة العلمية يضطرهم الى الكشف عن جوانب النقص والعيوب والجرائم والمخازي . وحين يرون ان نهضتنا الحديثة لا يمكن ان تقام على تصوير زائف لماضينا وتقديس مفرط لتراثنا . وحين يقررون ان برءنا الكامل من رواسب الماضي المتعفنة لن يتحقق الا بهذا الكشف الامين والتقويم السليم . سيرفض افراد مجتمعنا هذه الحجة ويرون في هذا العمل مرة اخرى انتقاصا من الكرامة القومية وتشميتا للاعداء . فتكرر نفس الاتهامات الدينية والاخلاقية والوطنية .

* * *

كل هذا خليق بان يفهمنا جسامة العبء الملقى على مفكرينا ان

ارادوا ان يقوموا بالثورة الفكرية الصحيحة ، ومدى حاجتهم الى الشجاعة والتضحية . لكن الذي اريد ان اركز عليه الان هو انهم لن ينجحوا في القيام بهذا العبء اذا اقتصروا ـ كما يفعلون الان ـ على مسائل جزئية مبعثرة في معتقداتنا الدينية وقيمنا حتى يدخلوا عليها التغيير الذي لا مفر منه . ولاضرب المثل هنا بالمشكلة الاولى، مشكلة الدين ...

معظم الناس في بلادنا يعتقدون ان الدين قد جاء بأجوبة محددة وحلول قاطعة لمتعدد مسائلنا ومشكلاتنا البشرية ، وان هذه الاجوبة والحلول ليست مفتوحة اذن للتعديل والتغيير بل هي تقدم نظاما فكريا وعمليا كاملا نهائيا ليس علينا الا ان نتبعه ونطبقه . لهذا لن يحقق مفكرونا نجاحا حقيقيا الا اذا اقنعوا الناس بحقيقتين كبيرتين: ان المسائل التي اعطى الدين عليها اجوبة محددة لا تقبل الخلاف هي مسائل قليلة جدا ، وان الدين لا يحتوي على نظام كامل نهائي ندبر به شؤوننا الحيوية ونحل به مشكلاتنا البشرية على ظهر هذه الارض .

اما الحقيقة الاولى فيكفينا بصددها في مجالنا المحدود الراهن ان نشير الى انه في مجال الفكر الديني نفسه ، المقتصر على مسائل الدين الخالصة ، لا توجد سوى مسائل قليلة جدا نستطيع ان نعدها اصولا ثابتة يسلم بها الجميع ، واغلب مسائل الدين يختلف في تقريرها وفي الاجابة عليها اهل الملة . فبعضهم يعد من الاصول ما لا يعده اخرون اصولا ، وهذه الاصول الثابتة القليلة نفسها ... هي لا مجال للخلاف فيها ما دامت تقرر تقريرا بسيطا عاما ، لكن ما ان نبدأ في التوسع في فهمها وشرحها حتى تتعدد وجهات النظر فيها هي ايضا . الله واحد احد ليس له شريك ولا ولد ... هذا مثلا اصل من اصول الاسلام ، ومن يخالف هذا يخالف الاسلام . لكن ... ما هذا الاله الواحد ؟ ما صفاته ؟ وما العلاقة بين الموصوف والصفات ؟ وما مدى قدرته وهل لها حدود ؟ هل يستطيع فعل الشر مثلا او قدرته محددة بفعل الخير ؟ وما علاقته بالمخلوقين ؟ هل يجبرهم على اعمالهم او يدع لهم حرية الاختيار ؟ وما كنه هذه الحرية ومداها ؟ وكيف في كل من الموقفين المتعارضين نفسر الآيات التي يبدو انها تخالفه ؟ مسائل تعددت فيها الآراء بين المتكلمين القدامى انفسهم ، واشتد الخلاف بين اهل السنة والمعتزلة ، وفيما بين اهل السنة انفسهم، الامر الذي يشهد به ذلك التعدد العظيم للفرق الاسلامية ،حتى لم يعد سبيل يجنبهم ان يكفر بعضهم بعضا سوى ان تترك الحرية الكاملة لكل منهم في التعبير عن رأيه والتدليل على صحته . وبهذا وحده يمكن تجنب ذلك الخطر الماثل خطر التعصب الديني الضار البغيض .

لكن ذلك الخطر لم يقتصر على امثال تلك المسائل التي تتعلق حقا باصول الدين ، بل تجاوزها فشمل مسائل اخرى كان ينبغي ان يدرك الجميع انها لا تمس الاصول وانما تتعلق بالفروع التي يجوز فيها اختلاف الرأي . وسبب هذا ان اصحاب كل رأي تقليدي يميلون الى اعتباره من الاصول الثابتة التي لا يجوز فيها خلاف ولا يحتمل نقاش . ويصعب عليهم ان يروا انه مما يجوز فيه التغيير دون مساس بجوهر الدين . ولقد حدث هذا كثيرا منذ بدأ الكلاميون والاصوليون وغيرهم من المفكرين الدينيين يتدارسون ويتناقشون في المسائل الدينية الخالصة ، من المدارس والمذاهب القديمة ، الى ابن تيمية ومحمد عبده وعلي عبد الرازق ، وكثيرين غيرهم ممن ليست لهم شهرة هؤلاء . كانت آراؤهم تتهم في كل حالة بانها خارجة على « جوهر » الدين ماسة باصوله الثابتة المقررة . وكان اصحابها يتهمون بالزيغ والهرطقة بل بالكفر والالحاد .

هذا في مجال الفكر الديني نفسه . سواء اكان متعلقا باصوله ام بفروعه . فلننظر الان في حقيقة اخرى كبيرة الخطر ، وهي ميل رجال الدين او علمائه الى بسط سلطانهم على ما هو خارج عن شأن الدين ، اصلا او فرعا ، ولا علاقة له به .

فلو ان هؤلاء اقتصروا في تقييدهم لحرية الفكر على مراقبة الآراء التي تتناول حقا مسائل الدين اصلية وفرعية لربما هان الخطب . لكنهم اعتقدوا ان الدين يسمح لهم بالتدخل في العلم والطب ، والفلك والجغرافية ، والطبيعة والاحياء ، وسائر المعارف العلمية، يقررون اي آرائها يطابق الدين وايها يخالفه . وتاريخ الاديان يفيض بالمآسي التي نجمت من هذا التدخل باسم الدين . فحاربوا القول بكروية الارض . وحاربوا القول بانها ليست مركز الكون وبأنها هي التي تدور حول الشمس ، وحاربوا التفسير الفلكي لحركة الاجرام السماوية وللكسوف والخسوف . وحاربوا نظرية التطور وانكروا حقائق التطور التي تجلوها علوم الاحياء . وحاربوا علم النفس التحليلي . وحاربوا الطب الحديث والتخدير قبل العمليات الجراحية وعلاج الامراض التناسلية ، ولا يزال الكثيرون منهم يحاربون تحديد النسل، وخلاصة القول انه لا يكاد يوجد رأي علمي جديد الا وقامت عليه قائمة رجال الدين بحجة انه يخالف الدين . والذي يعنونه انه يخالف فهمهم الخاص للكون ، الذي يبنونه على تفسيرهم الحرفي الضيق المتجمد لنصوص معينة في الكتب المقدسة . وهم يرفضون ان يغيروا فهمهم هذا ويستمرون في الرفض ما وسعهم محاربين الفكر الجديد افسى محاربة يستطيعونها ، مرتكبين اشنع الجرائم في تكميم الافواه وحرق الكتب وتحريم نشرها وفي الطرد والاقالة والسجن والنفي وفي التعذيب الاليم والحرق والشنق والتصليب . ولا يكفون عن جرائمهم الا بعد جهاد مرير واستشهاد كبير من احرار الفكر .

كذلك في سائر ميادين الفكر غير الديني ، تكاد لا تجد مذهبا جديدا في فلسفة او اجتماع او اقتصاد او فن او ادب الا وقد حاربه هؤلاء باسم الدين وادعوا مخالفته لاصول عقائده . لسنا ننكر في هذا كله انه كان من بينهم بعض المحررين والمجددين وانصار التجديد، لكننا نتحدث عن اغلبهم في سجل التاريخ المحفوظ ، وهم الذين كونوا الرأي الرسمي الذي فرضته السلطات الدينية بمؤسساتها الرسمية .على ان خطبهم يزداد حين ندرك انهم في هذا العداء للفكر الجديد لم يكونوا مدفوعين بمحض عقيدتهم النزيهة مصيبة كانت او خاطئة ، بل كانوا الى حد كبير للاسف الشديد مدفوعين بمصالحهم الخاصة المرتبطة باستبقاء النظام الكائن ومقاومة التغيير المنشود . ومن هنا تجد ان جميع الحكومات الرجعية التي لا تزال تسيطر على اقطار كثيرة في الشرق والغرب انما تستند اساسا على سلطة الرجعيين من رجال الدين ، هؤلاء الذين لا يزالون يعقدون مع قوى الاقطاع والرأسمالية والتخلف حلفا اثيما يتقاسم فيه الفريقان ثمرات الظلم والاثرة والاستغلال وتفاوت الطبقات وخنق كل حركة هادفة الى تنوير عقول الناس واصلاح احوالهم وتغيير اوضاعهم الى ما هو اخلق بالعدل والمساواة والحرية والكرامة والتنور والتقدم .

من هذا كله لا نجد سوى مغزى واحد نستطيع ان نخرج به ! وهو اننا يجب علينا ان نقاوم كل محاولة لكبت الرأي الجديد باسم الدين ولا بد ان نسمح لهذا الرأي بالنشر والاذاعة وبحق النقاش والجدل مهما

عالم الفكر

مجلة المثقفين ...
المجلة التي ينتظرها كل أديب ومفكر وباحث ...
قريبا بين أيديكم ..
تصدر عن وزارة الارشاد والانباء في الكويت
مرة كل ثلاثة أشهر .

يبد لنا مخالفا لعقيدتنا الدينية . فمن يدري لعل معتقداتنا التي نظنها من الدين الصحيح هي التي تحتاج الى تغيير ، ولن يحق الحق ويزهق الباطل الا الدرس والنقاش والجدل . وكيف يتاتى لنا هذا اذا كنا سنكبت كل رأي جديد بحجة انه مخالف للدين ؟

* * *

لكن دعنا ننتقل الان الى الحقيقة الثانية فنسال : هل احتوى دين على نظام كامل نهائي يحل كل مشكلاتنا الحيوية ويضع تشريعا يمكن تطبيقه على كل مسالة نشات وستنشأ من شئون معاشنا الدنيوي؟

هذا ما لا يزال يدعيه كثيرون من الخطباء والكتاب في مختلف اقطارنا العربية . والذي يعنونه في حقيقة الامر انهم هم بصفتهم متخصصين في تفسير الدين يجب ان ينفردوا بسلطة الحكم ، ولو سلمنا لهم بهذا لاتحنا لهم فرصة الحكم الديني المتعصب بكل فظائعه وجرائمه التي سجلها التاريخ . لكن هل يجبرنا الاسلام على ان نسلم لهم بدعواهم ؟

من هؤلاء من يدعي ان القرآن قد احتوى كل التشريعات اللازمة لكل حالة ومشكلة . ومنهم من يحتاط فيضيف السنة اي اقوال الرسول ، ومنهم من يضيف آثار الخلفاء الراشدين واقوال الصحابة والتابعين ومذاهب الفقهاء المتقدمين . لكنهم على اي حال مطمئنون الى ان هذه المصادر الدينية قد سبقت فتضمنت حل كل مشكلة سياسية واقتصادية واجتماعية وشخصية ظهرت ويمكن ان تظهر الى يوم القيامة . وانه ليس علينا الا ان ننبش في مؤلفات القدامى لنجد جلاء لكل مسالة تقوم امامنا .

في مواجهة هؤلاء لا بد ان نلح في تاكيد هذه الحقيقة : ان الاسلام بكل مصادرة لم يحاول قط ان يدعي انه قد وضع للناس نظاما دنيويا كاملا لا يقبل التغيير . فالتغيير وضروراته اصل من اصول التشريع الاسلامي نفسه . ولولا هو لما وضع الرأي بركنيه القياس والاجماع كمصدرين اساسيين للتشريع الاسلامي منذ عهد مبكر . فمفزى هذا المبدأ هو الاعتراف بنشوء حالات ليس فيها تشريع في كتاب ولا سنة ، بعضها يشبه حالات نشأت من قبل فمن الممكن ان نحلها بالقياس ، وبعضها لا يشبه شيئا ظهر من قبل فيكون حله باجتهاد اهل الرأي وما يتفقون عليه من احكام جديدة يعتقدون انها صالحة نافعة . وقراءة يسيرة لتاريخ التشريع الاسلامي تجلو ما كان عليه في عصور حيويته من تغير مستمر ونمو مطرد . وانفتاح التشريع الاسلامي للنمو والتغير المتصل هو الحقيقة الكبرى التي ادركها عظام رجاله ابتداء من الخليفة عمر بن الخطاب . هؤلاء هم الذين فهموا المغزى الصحيح الكامل لتلك الكلمة الرائعة النزيهة التي قالها الرسول عليه السلام في الخبر المأثور عن أبر النخل . حين نهى الناس عن أبر النخل فاطاعوه فلم يثمر ، فلما راجعوه اعترف بخطاه اعترافا سريعا تام النزاهة عظيم الشجاعة الادبية ، فقال قولته المشهورة : انتم اعلم بأمور دنياكم ...

فاذا كان الرسول الكريم في امانته التامة ونزاهته التي لا تشوبها شائبة قد اقر لاصحابه بأنهم اعلم منه بأمور دنياهم ، مع ما كانت عليه احوالهم من البساطة والسذاجة ومعارفهم من القلة والتحدد، فماذا ترى في حياتنا المعاصرة في النصف الثاني من القرن العشرين ، بكل تعقيداتها ومعضلاتها المادية والفكرية ، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية ؟

فاذا كنا أعلم بأمور دنيانا من الرسول نفسه ، افلا نكون اعلم ايضا من الصحابة والتابعين والفقهاء والعلماء الذين انقضى على آرائهم وحلولهم واجاباتهم ما يزيد على الف من السنين تطورت فيها الانسانية تطورا عظيما وتغيرت تغيرا بعيدا ؟.

بلى ، نحن اعلم بأمور دنيانا . صدق الرسوم العظيم وكذب كل مدع جامد العقل يريد ان يقيدنا في هذه الامور بحدود الاقدمين.

البقية في العدد القادم

القاهرة

محمد النويهي

أُصُولُ الفِكْرِ المَارِكسِيّ

تاليف اوغست كورنو

ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد

رحلة من داخل الفكر الماركسي وتأصيل للحركة الماركسية في الفكر الالماني قبل ماركس بدءا من الفلسفة العقلانية الى الحركة الرومانتية ثم وقفة كبيرة عند هيغل من حيث هو مصدر غنى للفكر الماركسي ثم وقفة كبيرة اخرى عند اليسار الهيغلي بصفة عامة ولودفيغ فيورباخ بصفة خاصة .. وهنا يهتم المؤلف بابراز فكرة الاغتراب عند كل من هيغل ثم موسى هس وفيورباخ ، وهي تلك الفكرة التي اثرت على ماركس الشاب وبحث في المكونات الفلسفية وتطوره الفكري حتى البيان الشيوعي بعد ان تكون رحلة الاصول قد استكملت ..

والمؤلف واحد من كبار المفكرين الماديين واستاذ للتاريخ الثقافي بجامعة همبولدت ببرلين .. وهو من اوائل من اهتموا بمشكلة الغربة عند ماركس وركز على مخطوطة ماركس الاقتصادية والفلسفية التي نشرت في الثلث الثاني من القرن العشرين وعدلت النظر الى كارل ماركس ..

الثمن ٣٠٠ ق. ل

صدر حديثا ـ عن دار « الاداب »